تنظمه "نوف إكسبو" بالتعاون مع اتحاد المكاتب الهندسية وبرعاية سمو رئيس مجلس الوزراء

مؤتمر الكويت الأول للشراكة بين القطاعين العام والخاص يدشن فعالياته

وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي

وزيرة الأشغال العامة رنا الفارس

بدر السلمان

رنا يعقوب الحمد

العلي: هناك دعم سياسي لتطوير مسيرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدفع عجلة التنمية

رنا الفارس: سنعمل على استمرار مسارات التعاون المشترك وتبادل الآراء والخبرات والدورات التدريبية

إقرار العديد من التشريعات لتسهيل دخول الشركات الأجنبية للسوق الكويتية

السلمان: رؤية الكويت 2035 تحتاج لشراكات حقيقية ولقدرات متطورة لتنفيذ العديد من المشروعات الطموحة

الحمد: مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية ومساهمتها بالتنمية الاقتصادية ليست مجرد رفاهية بل ضرورة ملحة

انطلقت صباح أمس الاثنين فعاليات مؤتمر الكويت الأول للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تحت شعار "مسيرة شراكة نحو النمو والازدهار"، وذلك برعاية من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، والذي يستمر خلال الفترة من 15 إلى 16 نوفمبر 2021، عبر تقنيات البث الافتراضي، بتنظيم شركة "نوف إكسبو"، ومشاركة اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية.

وخلال افتتاحه لفعاليات المؤتمر ممثلاً عن سمو رئيس مجلس الوزراء، قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، الشيخ حمد جابر العلي الصباح إن الكويت أدركت أهمية العمل على تفعيل مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشروعات، لافتا إلى حرص الحكومة على تحديث قوانينها على مدى سنوات.

وأضاف أن هناك دعما سياسيا لتطوير مسيرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدفع عجلة التنمية ورفع مستوى الأداء الحكومي وتقديم خدمات تتميز بالكفاءة والجودة العالية داعيا إلى تضافر الجهود في مختلف القطاعات ، وتحقيق طموحاتنا في النمو والتطور والازدهار لمرحلة ما بعد جائحة كورونا وما خلفته من آثار سلبية على المجتمع والاقتصاد وتعطيلها للكثير من الخطط والمشروعات الحيوية.

وأعرب عن الأمل في الاستفادة من المؤتمر عبر الاطلاع على التجارب الناجحة في الدول الأخرى وأفضل الأساليب العملية المعتمدة عالميا في هذا المجال من تخطيط للمشروعات وطرح مناقصاتها وتمويلها وتنفيذها في أجواء من الشفافية وضمن أطر قانونية سليمة تحفظ حقوق جميع الأطراف وتحقق الفائدة المادية والمصلحة المرجوة للوطن والمواطن. وذكر أن الحكومة تنظر إلى الشراكة كمسار فعال لتحقيق البناء والنمو والنهضة استراتيجية مهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والمالي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مختلف الصعد وشتى المجالات من خلال تضافر الجهود واجتماع الخبرات لقيام القطاع العام بدوره كاملا في الحوكمة وانتظام آلية العمل وحفظ حقوق ومصلحة الدولة والمجتمع.

وقال العلي ندرك أن تحقيق النجاح في تنفيذ مشروعات الشراكة لا يقتصر على سن قوانين وتحديثها بين الحين والآخر بل يتطلب جهود وعمل وتعاون مشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية إضافة إلى بناء خبرات علمية وعملية في القطاع العام والحرص على بناء الثقة والشفافية والحوكمة السليمة بين الأطراف كافة.

وأكد أن هذا ما سعت إليه الكويت منذ تأسيسها لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، مشددا على الاستعداد الدائم لتطوير التشريعات وتوفير الدعم والتدريب اللازم للقوى البشرية لتحقيق الاستفادة المرجوة من إمكانات وقدرات القطاعين، معرباً عن تطلعه بأن ينتهي المؤتمر بتوصيات تسهم في تحقيق الأهداف والتطلعات المنشودة في بناء شراكات حقيقية وفعالة تكون داعمة لتنفيذ رؤية كويت جديدة 2035 وتحقيقا لمبادئ الشراكة والتي تقوم على الالتزام والاستمرارية والشفافية. وأشار العلي إلى ضرورة العمل على خلق تصور مجتمعي واقعي لهذه الآلية يعمل على نشر الثقافة الداعمة للشراكة بين القطاعين ويشجع المواطنين في وضع وتنفيذ المشاريع ومضاعفة القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية في هذا المجال.

من جهتها، قالت وزير الأشغال العامة وزير دولة لشئون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الدكتورة رنا الفارس، إن المؤتمر يشكل محطة هامة للكويت، مبينة في الوقت ذاته أن قناعتها في هذا الشأن تنبع من إدراكها التام لأهمية الشراكة بين القطاعين، وهوما تلمسه يوميا في وزارة الأشغال العامة من خلال ما يطرح من مشروعات للتنفيذ وما يتم تنفيذه فعليا، ومن خلال دورها كنائب رئيس مجلس إدارة اللجنة العليا لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وذكرت أنه لم يكن من باب المصادفة أن تنبهت الكويت لسن التشريعات والقوانين الناظمة للشراكة منذ أمد بعيد، وعملت على تحديثها لتواكب متطلبات واتجاهات العصر على الدوام، بل وانشأت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعمل على تفعيل مشاركة القطاع الخاص المحلي والعالمي في تمويل وتنفيذ وتشغيل المشاريع التنموية والاستراتيجية في الكويت، كما نصت رؤية الهيئة التي تتوزع مشروعاتها حاليا على قطاعات حيوية تشمل الطاقة والمياه والنقل والتعليم ومعالجة النفايات والعقار.

واستطردت قائلة " ندرك أن النجاح في تنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تطلب تراكم الخبرات في مختلف النواحي الإدارية والمالية والتشريعية والقانونية والفنية والتقنية، وهذه الخبرات تتراكم من خلال المواظبة على تطوير الكفاءات المحلية والاستعانة بالخبرات العالمية عند الحاجة، ومن هنا ينبع ترحيبنا بالقيادات والخبرات العالمية التي تشارك في هذا المؤتمر، ونتطلع لأن تشكل مشاركتهم منطلق لتعاون أكثر فعالية لتطوير الكفاءات الكويتية في مختلف نواحي الشراكة، وسوف نعمل على أن تستمر مسارات التعاون المشترك وتبادل الآراء والخبرات والدورات التدريبية عندما تدعو الحاجة، فالشراكة بين القطاعين مسار طويل تكتنفه العديد من التحديات التي يجب مواجهتها من خلال التطوير المستمر للكفاءات البشرية من ناحية، وللتشريعات وممارسات العمل من ناحية أخرى".

من جانبه، قال رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية، م. بدر السلمان، أتحدث إليكم اليوم بصفتي كرئيس الاتحاد، ما يعكس إيمان الاتحاد وأعضائه الذين يمثلون أغلبية الشركات التي تقوم بتنفيذ مشروعات الدولة الكبرى، بإيمانهم بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهذا يعكس بدوره توجه القطاع الخاص الكويتي بمجالاته المتعددة ليقوم بدوره كاملا في نهضة بلده.

وأضاف أن الدولة قامت بدورها التشريعي ووضعت القوانين والقرارات المتعلقة بالشراكة، بل وتحرص على مواكبتها للاتجاهات والممارسات العالمية، ونتطلع لمؤتمرنا أن يشكل نقطة انطلاق لتفعيل القوانين، وتطوير المهارات وممارسات العمل المتبعة من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية، والاستفادة من التجارب الناجحة للدول الشقيقة والصديقة، خصوصا وأن رؤية الكويت الجديدة 2035 تتضمن العديد من المشروعات الطموحة التي تحتاج لشراكات حقيقية ولقدرات متطورة لتنفيذها، وسيكون الاتحاد على استعداد دائم لوضع خبرات أعضائه في خدمة مشروعات الكويت وخططها التنموية.

وذكر أن المؤتمر يمثل الفرصة الأمثل لجمع الخبرات العالمية المتخصصة مع قطاعات الإنتاج المحلية لنسهم في نجاح خطط ومساعي التنمية المستقبلية، ونجعل من الكويت وجهة استثمارية ملائمة للشركات العالمية والمحلية. بدورها قالت المؤسس والشريك الرئيسي في مجموعة الحمد القانونية، المحامية رنا يعقوب الحمد، أن انعقاد المؤتمر يتزامن مع بدء تعافي الاقتصاد الكويتي والعالمي من آثار جائحة كورونا والتي عانى منها العالم أجمع على مدار عامين، كما يأتي في وقت أصبحت فيه مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية لا تعد مجرد رفاهية بل ضرورة ملحة نظرا لارتفاع تكلفة هذه المشروعات فضلا عن إمكانيات القطاع الخاص بما لديه من خبرات ومعرفة تساهم في رفع كفاءة الخدمات العامة.

وذكرت أن الكويت كان لها السبق والريادة في التنظيم التشريعي للشراكة بين القطاعين العام والخاص بمفهومها الحديث من خلال إصدار القانون رقم 7 لسنة 2008 في شأن تنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة وتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون 105 لسنة 1980 في شان نظام أملاك الدولة والذي يعد نواة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في المشروعات التنموية والبنية الأساسية في الكويت.

وأوضحت أنه استدراكا لما شاب تطبيق القانون سالف الذكر من صعوبات عملية وخصوصاً فيما يتعلق بتأسيس شركات المساهمة العامة وتحديات تمويل هذا النوع من المشروعات فصدر القانون رقم 116 لسنة 2014 في شان الشراكة ولائحته التنفيذية ليؤسس هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحل محل الجهاز الفني وتعمل كنافذة واحدة للجهات الحكومية ومستثمري القطاع الخاص فيما يتعلق بطرح المشروعات، مبينةً أن القانون وضع اطاراً تشريعيا وتنظيمياً لجذب رؤوس الأموال الخاصة والتكنولوجيا الحديثة والمعرفة التقنية، متيحا بذلك فرصا استثمارية تقوم على أسس العدالة والشفافية والتكافؤ بين مستثمري القطاع الخاص من جانب والمواطنين الكويتيين من جانب آخر لاستثمار مدخراتهم وتوفير مصادر دخل إضافية من خلال مشاركتهم بهذه المشروعات.

بدوره قال الرئيس التنفيذي في شركة مستشفيات الضمان الصحي، ثامر عرب، أن المؤتمر يعكس التوجه الاقتصادي الاستراتيجي للكويت وهو توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص كونه أهم ركائز المنظومة الاقتصادية وباعتباره أحد التوجهات الرئيسية لمواجهة التحديات وتطبيق رؤية كويت 2035. واستطرد "ندرك جميعاً أن الدول والحكومات تسعى بشتى الطرق من أجل تطوير الرعاية الصحية لمجتمعاتنا وفي الآونة الأخيرة يتجه الكثير منها الا الاستثمار في شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص من أجل هذا الهدف، وفي الكويت نجد أن أعداد المقيمين كبيرة نسبة إلى أعداد المواطنين ما دفع الدولة إلى تبني أنظمة رعاية صحية متطورة عبر الشراكة بين القطاعين لتقليل العبء المالي على ميزانية الدولة، وتحسين تشغيل خدمات ومرافق الرعاية الصحية وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية صحية عالية الجودة، لذلك أطلقت الكويت أولى مشاريع الشراكة الرائدة والطموحة في القطاع الصحي عبر مستشفيات الضمان الصحي لتصبح وجهة الرعاية الصحية الجديدة لجميع العاملين في القطاع الخاص وعائلاتهم والوجهة الاختيارية للمواطنين".

وأضاف من هذا المنطلق أنشئت شركة ضمان برغبة أميرية وبقرار من مجلس الوزراء باعتبارها أحد المشاريع الاستراتيجية وأهم عناصر محور الرعاية الصحية في رؤية كويت 2035 في خطة التنمية لتقديم رعاية صحية عالية الجودة وتطوير البنية التحتية للقطاع الصحي ويستفيد من خدماتها المواطنين الكويتيين وما يقارب 2 مليون من المقيمين العاملين في القطاع الخاص وأسرهم وهو ما سوف يؤدي إلى نتائج مباشرة لرفع العبء عن المرافق الصحية الحكومية وتقليل الأعباء المالية والإدارية حيث تثبت الأرقام إلى مدى الحاجة للتخفيف على ميزانية الدولة لتعظيم الفوائد الاقتصادية وتحفيز المشاريع وبرامج التنمية وصولا إلى الرؤية الأميرية السامية كويت جديدة 2035.

وأوضح أن شركة ضمان تعمل على تعزيز الاستدامة المالية للدولة من خلال اتجاهين الأول تخفيف العبء المالي والإداري على الدولة والمتمثل في المصروفات الرأسمالية والنفقات والتكاليف الموجهة للقطاع الصحي والتي تتضاعف بمعدلات كبيرة سنويا، أما الاتجاه الثاني فهو تحقيق عوائد استثمارية مجزية للمساهمين بما فيهم القطاع الحكومي والمواطنين، وفي نفس المنوال ورغم تداعيات كورونا قطعت الشركة خطوات ملموسة في تأسيس منظوماتها المتكاملة في الرعاية الصحية التي تتضمن مجموعة من مراكز الرعاية الأولية والمستشفيات حيث افتتحت 3 مراكز للرعاية الصحية في الفروانية وحولي والضجيج وتقوم حالياً بإنجاز مركزين إضافيين في الجهراء والفحيحيل مما يعطيها المزيد من الانتشار في مختلف المناطق.

من جهته، تحدث رئيس الرابطة العالمية لوحدات مشروعات الشراكة والمهنيين، نائب رئيس الفريق العامل المعني بالشراكة بين القطاعين العام والخاص التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، الدكتور زياد ألكسندر حايك، حول تطور ومستقبل مشروعات الشراكة عالميا.

وتطرق حايك في كلمته إلى بعض التقارير الرسمية والمؤشرات المتعلقة بالبنى التحتية ناهيك عن تمويل الشراكة والاستثمار فيها وكذلك الأوبئة والتعافي من كورونا، مشيرا في الوقت ذاته إلى التمويل الإسلامي والفرص المتاحة فيه، وكذلك متطلبات الشريعة مبينا أنه قد تكون هناك الكثير من الفرص في ذلك الجانب.

وتطرق إلى المسؤوليات الحكومية ودورها في اتخاذ دور القيادة، ناهيك عن بعض العوامل الأخرى مثل الثقة لدى المستثمرين والاستقرار السياسي والتشريعي والقانوني ، والعمل على نموذج للشراكة إلى جانب التأكد من استقرار نموذج عمله وصولا إلى التواصل مع حاملي الأسهم.

الجلسة النقاشية الأولى

ناقشت الإطار التشريعي والمؤسسي لعقود الشراكة والتجارب العالمية جاءت الحلقة النقاشية الأولى، حول الإطار التشريعي والمؤسسي لعقود الشراكة والتجارب العالمية في هذا الشأن ، والتي أدار الحوار فيها رئيس الرابطة العالمية لوحدات مشروعات الشراكة والمهنيين، نائب رئيس الفريق العامل المعني بالشراكة بين القطاعين العام والخاص التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، الدكتور زياد ألكسندر حايك ، وشارك فيها مدير الوحدة المركزية لمشروعات الشراكة في وزارة المالية المصرية م. عاطر حنورة، إلى جانب رئيس مجلس الإدارة في مركز التميز لمشروعات الشراكة باسطنبول ، الدكتور أيوب فورال أيدين، ومستشار وكيل المشروعات الكبرى ومشروعات الشراكة في وزارةالأشغال بالبحرين لؤي غزالة، ومدير البحوث والتخطيط الاستراتيجي بمكتب الامتثال للمخاطر في هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالكويت .

وتحدث عاطر حنورة عن مشروعات الشراكة في مصر وخبراتها في هذا الشأن ، متحدثاً عن أهمية المظلة القانونية ونموذج العمل لتلك المشروعات ، وجدوى وضع القانون مع توافر الخبرات والتجارب ، ناهيك عن التحدث عن مرور مصر بثورتين وما حدث بعدها من استقرار سياسي واقتصادي ، ونجاح مصر في جعل مشروعات الشراكة على قيد الحياة ، والعمل على جعل دورة المشروعات والإجراءات أسرع، ناهيك عن الربط بين وزارتي التخطيط والمالية ،والعديد من التحديات التي تواجه الأسواق مبينا حاجة القطاع عند التعامل مع مستشارين إلى وجود مستشارين يجيدون تحدث العربية إلى جانب من يتحدثون الإنجليزية.

بدوره، تحدث الدكتور أيوب فورال، حول أن تركيا نفذت العديد من نماذج الشراكة القطاعين العام والخاص أثمرت عن بناء مطارات وطرق وجسور وانفاق وموانئ ومستشفيات، مبينا خبرات تركيا في ذلك المجال والتي امتدت لسنوات والخبرات لاتي اعتمدوا عليها. ونوه بالحاجة إلى ابقاء "المعرفة" المكتسبة من تلك المشروعات وتداولها لدى الجهاتالحكومية المعنية خصوصا مع وجود حالات من انتقال لموظفين حكوميين إلى القطاع الخاص، بكل خبراتهم ومعرفتهم، وتحدث في الوقت ذاته عن البنية التحتية وأهميتها في التطوير العام للدولة، وأهمية مشاركة الخبرات. بدوره تطرق لؤي غزالة إلى التجربة البحرينية وتركيزها على علاقات بنظرة أوسع في مشروعات الشراكة، مبينا أن وحدات الشراكة بين القطاعين دورها الرئيسي يتمثل في حل التداخلات بين الجهات الحكومية، وتطرق إلى الحديث عن الاقتصاد البحريني وتطوره ووضع البنية التحتية وخطط البحرين في شأنها ، ناهيك عن البيئة القانونية في البحرين. من جهته تحدث نايف الحداد، عن خبرة الكويت في مشروعات الشراكة متطرقا إلى العديد من العناصر التي يجب الالتفات إليها مثل نموذج العمل وتفاصيل المشروعات ، ونوع الاستضافة ، إلى جانب الرؤية العامة ومدى تكاملها، وصولاً إلى المشاكل السياسية وتأثيرها على المشروعات، والتمويل والضمانات.

التطبيقات العملية والخبرات الدولية

بدوره، استعرض رئيس مجلس ادارة مركز التميز لمشروعات الشراكة في تركيا أيوب آيدين، التطبيقات العملية والخبرات الدولية لعلاقات القطاع العام مع القطاع الخاص، مبيناً أن تركيا بدأت منذ فترة ليست بالقصيرة من التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص ومشاريع الشراكة بينهما، حيث أسفر التعاون عن انشاء 13 مستشفى تمت في شراكة كاملة بين القطاعين في 13 مدينة مختلفة بتركيا.

وقال " استفادت تركيا من العديد من التجارب المختلفة خاصة التجربة الاسبانية والكندية والاسترالية إلى أن تم اعتماد التجربة الاسبانية وتطبيقها في تركيا، حيث تم الاستعانة بالكوادر الطبية من الممرضين والأطباء من وزارة الصحة التركية بينما قام القطاع الخاص بالمساهمة بأعمال البناء والاقراض والصيانة وله حق الانتفاع لما يصل إلى 25 عاماً على أن تعود العوائد التي تحققها تلك المستشفيات بعد المدة المذكورة إلى القطاع الحكومي ووزارة الصحة ".

الجوانب القانونية والتشريعية لمشروعات الشراكة

ناقشت الحلقة النقاشية الأخيرة من اليوم الأول للمؤتمر الجوانب القانونية والتشريعية لمشروعات الشراكة، حيث أدار المستشار القانوني في مجموعة الحمد القانونية الجلسة التي شارك فيها نائب المدير العام لقطاع شؤون التخطيط والتصميم بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية م.ناصر خريبط ، وعضو المجلس البلدي م. حمود العنزي.

واستطرد قائلاً " يعتقد البعض أن دخول الشراكة لقبول وحدات سكنية تعني دخول المقاول في البيوت الحكومية، وشتان بين هذا وذاك، حيث تعطي المقاول غير السكني حق التطوير عبر منظومة متكاملة، ويدخل في تطوير القطاع السكني بأسعار تنافسية، ولكن الامر يحتاج إلى تسويق وتعريف بالأمر خاصة للمواطنين".

بدوره قال عضو المجلس البلدي م. حمود العنزي أن المجلس البلدي بات يتعاون مع العديد من الجهات الحكومية حيث يتم تخصيص الموقع للجهة الحكومية مع اشتراطات بنائية ونسب تجارية معينة وجميع تلك الأمور تحتكم إلى المخطط العام للدولة.

وذكر أن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعد نقطة انطلاق للنهوض بالدولة فالهدف منها اشراك القطاع الخاص وتحرير أراضي الدولة ولكن وفق الرعاية الاجتماعية للمواطنين حيث يجب على الدولة أن تتكفل بتلك الأمور.

حنورة: مصر حريصة على مشروعات الشراكة لتسريع التنمية

قدم مدير الوحدة المركزية لمشروعات الشراكة في وزارة المالية المصرية، عاطر حنورة، عرضا حول أنظمة الشراء المختلفة في مشروعات الشراكة، وما يجب تجنب القيام به، مبيناً حرص مصر على تعزيز سبل التعاون مع كل الوزارات والهيئات من خلال تنفيذ المشروعات بنظام الشراكة، بما يسهم في الاسراع بتحقيق التنمية، وتخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة، دون المساس بالرقابة على مستوى الخدمة أو المنتج المقدم للمواطنين من خلال هذه المشروعات خلال فترة التشغيل عبر المؤسسات المعنية .

وأوضح حنورة أن أهم ما يجب الاهتمام به أن تكون المناقصات ومشاريع الشراكة متوافقة مع السلطات الثلاث خاصة "التشريعية"، إذ إن قيودها تستطيع الحد من بعض المشاريع التي تقوم على التعاون بين القطاعين العام والخاص في حالة عدم توافقها مع بعض القوانين، لذلك يجب الاهتمام باستيفاء كافة الشروط القانونية.

وأضاف أن التوسع في برنامج الشراكة مع القطاع الخاص، يتطلب إنشاء وحدات «مشاركة» بالوزارات والهيئات التي ستطرح مشروعات بنظام المشاركة مع القطاع الخاص، ويحتاج أيضا إلى دعم محدد لبناء القدرات وتوحيد العقود وتوثيق الإجراءات والنظم، خاصة في ظل التوجه العالمي في هيكلة طرح مشروعات البنية الأساسية لتكون مشروعات خضراء صديقة للبيئة، ما يستلزم بعض التغييرات الفنية في كراسات المواصفات والعقود بما يتواكب مع المشروعات الخضراء على نحو يقتضي ضرورة تضافر جهود الجهات الدولية ذات الخبرة في هذا الشأن، خاصة وأن مصر حرصت على تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والمرافق والخدمات العامة، بهدف تحفيز مشاركته في الاستثمارات العامة.